كان يجابه مسؤولا واحدا يملك القدرة على صنع القرار والالتزام به ، بينما في اسرائيل فلقد كان عليه ان يجابه اكثر من مسؤول واكثر من مرجع وكلهم من المشاركين في صنع القرار ٠

ولو تسنى لكيسنجر ان يلتقي مع الفلسطينيين لاكتشف انهم يشتركون مع عدوهم الاسرائيلي في هذه المشكلة او ربما هذه الميزة ٠

فلقد كان من دواعي اعتزاز حركة المقاومة المستمرة ، نجاحها في الحفاظ على الحوار الديمقراطي بين فصائلها وقواها ، وحرصها على اتخاذ قراراتها بالاجماع مهما طال الحوار وتشعب وتعقد ٠ وهناك من اخذ على قيادة المقاومة مغالاتها في ممارسة اللعبة الديمقراطية وابدوا خشيتهم من ان تفقدها اللعبة من ميزتها الثورية ٠

اذن ، فمجلسنا الوطني ، في دورته القادمة ،وبعد انجازه ، « لصيغة » القرار، عليه تأمين كيفية « صنعه » بشكل يضمن له شعبيته ، دون ان يهدد الوحدة الوطنية بالانقسام او التفتت ٠ وهو ما اشرنا الى صعوبته في بداية هذه المقالة ٠ فكيف الخروج من المأزق ؟

شخصيا ، لست من المؤمنين بنسخ تجارب الاخرين وسحبها على الساحة الفلسطينية ٠ فلكل شعب ، ولكل ثورة ، من السمات والظروف والتقاليد ما يصلح لها ٠ غير ان هناك من التجارب التنظيمية ما يمكن اعتمادها كقوانين عامة لكل الشعوب ولكل الثورات وعبر كل الازمان ٠

فالاجماع على الرأي مثلا ، هو وضع مثالي يتمنى كل مناضل سياسي لو كان باستطاعته تأمينه داخل الاطار الذي يناضل فيه ٠ واذا تعذر ذلك ، فلا مناص عندئذ من اللجوء الى قانون الاكثرية التي تلزم الجميع برأيها ٠ فما من شعب ،وما من ثورة ، الا وتعرضت خلال مسيرتها الى منعطف تختلف الاراء من حوله ٠وعند مثل هذه المنعطفات ، قرأنا في التاريخ الماضي وشاهدنا في تاريخنا المعاصر ، اكثر من اسلوب اعتمدته هذه الثورة او تلك في حل مشكلة الخلاف في الرأي ٠

★★ منها من لجأ ـ للاسف الشديد ـ الى التصفيات الدموية ، واستئثار الفريق المنتصر بصنع القرار ٠

★★ ومنها من لجأ ـ للاسف ـ الى التصفية السياسية واخراج الفريق المعارض من محفل صنع القرار بعد التنديد والتشهير به والصاق كل الاوحال به٠